

# المغرب يوسع دروب التنمية بربط الصحراء تجاريا مع أفريقيا

## الحكومة تطلق طلبات عروض لإقامة منطقتين لوجستيتين في جفة الداخلة - وادي الذهب



### شريان تجاري استراتيجي

من الاستثمارات في العديد من القطاعات الحيوية، وأيضا تطوير البنية التحتية حتى تصبح أكثر تنافسية وتسهل الحياة بالنسبة إلى المواطنين. وسيتم إنجاز هاتين المنطقتين وفق المعايير الدولية في مجال البنية التحتية والخدمات وفي إطار مخطط تنمية جبهة الداخلة - وادي الذهب، وكذا التشجيع على إنشاء شركات محلية وأجنبية على حد سواء، بالنظر إلى المؤهلات التي تتوفر عليها الجبهة.

ولهذا، يرتقب أن تساهم مناطق التوزيع والتجارة على مستوى المعبر الحدودي الكركرات ومركز بئر كندوز، في إبراز تلك المنطقة، التي تعد بوابة لبلدان إفريقيا الغربية ومركزا لجذب مستثمرين مغاربة وأجانب مهتمين بالتصدير إلى أفريقيا، لاسيما في إطار منطقة التبادل الحر القارية.

**18**  
مليون دولار تكلفة إنشاء منطقتين لوجستيتين في معبر الكركرات ومركز بئر كندوز

وقال هواري إن "المنطقتين اللوجستيتين ستساهمان أيضا في توفير فرص العمل وحفز النشاط الاقتصادي في بئر كندوز والكركرات".

ويراهن المغرب على الشراكة بين القطاعين العام والخاص للقيام بالعيد

تضطلع بدور رئيسي في الاقتصاد المحلي والمعاملات التجارية الخارجية. ويشكل انضمام المغرب للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيداو) كخيار استراتيجي حافزا لإقامة مناطق لوجستية في المعابر الحدودية الجنوبية لتعزيز المبادلات التجارية مستقبلا ضمن المنطقة التجارية الحرة القارية وفتح سوقها أمام البضائع القادمة من بلدان أفريقيا.

أكد مدير المركز الجهوي للاستثمار بالداخلة منير هواري، أن هاتين المنطقتين تندرجان في سياق المشاريع الهيكلية التي تستثمر من الدولة في الجبهة، والتي ستمكّن المستثمرين من التواجد بالقرب من الأسواق الأفريقية.

وأوضح أن هذا القرب الجغرافي سيسمّن الجبهة من التمتع بكوابل أفريقيا ومركز رئيسي للتبادل، كما سيساهم في

وفي ما يتعلق بالقيمة الإجمالية لهذه السلع، فقد بلغت 4.2 مليار درهم (420 مليون دولار) في مقابل 3.6 مليار درهم (360 مليون دولار) خلال العام الماضي.

وقال المدير الجهوي لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بالداخلة - وادي الذهب بوشعيب قيري، إن "هذين المشروعين سيساهمان في إقامة مياكل حديثة مرتبطة بالتجارة والتخزين والخدمات، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية الصغيرة، التي يتم توجيه جميع منتجاتها أساسا إلى بلدان جنوب الصحراء وموريتانيا".

وأوضح قيري أن إقامة منطقتين لوجستيتين سيغزّن من قدرة المغرب على التصدير والاستيراد مع دول أفريقيا، وسيساهم بشكل كبير في تطوير المعبر الحدودي، باعتبارها منطقتين عبور

قطع المغرب خطوة إضافية في جهوده لإدماج الأقاليم الصحراوية في المنظومة الاقتصادية للبلاد من خلال خطط لإقامة مناطق لوجستية في تلك المنطقة تستهدف بالأساس تعزيز التبادل التجاري مع بلدان أفريقيا، في إطار استراتيجية موسعة لمساعدة المشروعات الضخمة التي باتت تحظى بها المنطقة.

من خلال إطلاق طلبات عروض متعلقة بأشغال التهيئة، بهدف تعزيز الجاذبية الاقتصادية للجهة، وتحسين البنية التحتية الكفيلة بجذب الاستثمارات الخاصة المغربية والدولية. وبعد التطورات الجيو-استراتيجية التي عرفتها المنطقة مؤخرا، يعتقد المغرب أن الوقت قد حان حتى يرسي بنيات تحتية وخدمات لوجستية لجذب الاستثمارات لاسيما بمنطقة التوزيع والتجارة على مستوى المعبر الحدودي، والتي تتميز بالتدفق الكبير للبضائع.

ويقول خبراء إن المشروعين سيعلّمان على تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بشكل مستمر بين المغرب وباقي بلدان أفريقيا، حيث من المتوقع أن يمنح دفعة قوية للديناميكية الاجتماعية والاقتصادية في الجبهة، بهدف دعم الشركات والاستثمارات.

وستخصص منطقتا التوزيع والتجارة في كل من بئر كندوز والكركرات لاستيعاب الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع حلقات سلسلة الإمداد بدءا من النقل مرورا بالمستودعات وصولا إلى تسهيل العمليات الجمركية، بالإضافة إلى خدمات مختلفة مثل المطاعم والبنوك، والصيدليات والمتاجر وشبكات المساعدة على إحداث شركة والحصول على تصاريح البناء. ونسبت وكالة الأنباء المغربية الرسمية إلى الأمر بالصرف لدى مديرية الجمارك بالكركرات، عبدالصمد توفيق، قوله إن "معبر الكركرات يشكل نقطة عبور ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب وموريتانيا وأوروبا وبلدان غرب أفريقيا، من شأنها تعزيز المبادلات التجارية".

وأضاف أن "تأمين المعبر من طرف القوات المسلحة الملكية مكن من تعزيز حركة نقل البضائع".

وتتيسر التقديرات إلى أن حركة النقل والتجارة عرفت خلال النصف الأول من عام 2021 زيادة مهمة في عدد شاحنات نقل البضائع التي تجاوزت حمولتها 380 ألف طن مقابل 350 ألف طن خلال العام الماضي بأكمله.

الداخلة (المغرب) - وضع المغرب لبنات جديدة لتوسيع دروب التنمية الاقتصادية بالبلاد من خلال الإعلان عن خطط لربط الأقاليم الصحراوية تجاريا بدول أفريقيا، ضمن استراتيجية طويلة المدى لتعزيز الصادرات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وستمكن مناطق التوزيع والتجارة المستقبلي، على مستوى المعبر الحدودي الكركرات ومركز بئر كندوز جبهة الداخلة-وادي الذهب من التمتع بمركز استراتيجي للتبادل بين المغرب وعمقه الأفريقي، بهدف منح زخم جديد للديناميكية التنموية القوية التي يشهدها جنوب البلاد. ويندرج إنشاء هذه المناطق في سياق اتفاقية شراكة متعلقة بتنفيذ مشاريع قطاع التجارة الخارجية المدرجة في إطار العقد البرنامجي المتعلق بتمويل وتنزيل برامج التنمية المتعددة للجهة (2016-2021).



بوشعيب قيري  
المشروعان بهما منشآت مرتبطة بالتجارة والتخزين والخدمات

ومن الواضح أن الجهود التي تبذلها السلطات بدعم من العاهل المغربي الملك محمد السادس لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل مساعيها لأن تكون مركزا للتجارة في غضون سنوات ستكتل بالنجاح وستعود بالنفع على الاقتصاد.

ويأتي الإعلان عن الخطط مع اقتراب الحكومة من الإطلاق الفعلي لأعمال بناء ميناء كبير في سواحل الأطلسي (الداخلة-الأطلسي) في الصحراء المغربية، وهو مشروع استراتيجي تعول عليه الرباط لربط أفريقيا بالكتل الاقتصادية العالمية في إطار برنامج واسع للاستثمار في الأقاليم المغربية الجنوبية.

وستعمل المنطقتان، اللتان سيتم إنشاؤهما على مساحة 30 هكتارا لكل واحدة وفق أحدث جيل باستثمارات بقيمة 160 مليون درهم (18 مليون دولار)

## ارتفاع الاحتياطي النقدي للسعودية من أدنى مستوى في 10 سنوات

ويبلغ حجم المدخرات لدى الصندوق السيادي التي تجاوزت نحو 700 مليار دولار في العام 2014 بعد سنوات من طفرة النفط حوالي 440 مليار دولار الآن.

ويقول معظم الاقتصاديين إن هذا أكثر من كافٍ للدفاع عن ارتباط الريال بالدولار، وقد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة فواتر أكبر مصدر للنفط الخام في العالم في الأشهر المقبلة.

**9.1**  
مليار دولار قيمة ارتفاع الأصول الأجنبية السعودية في يونيو، بحسب أرقام البنك المركزي

وأكد وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل إبراهيم، في كلمته خلال منتدى الثورة الصناعية الرابعة الجمعي الماضي أنه رغم التقدم الكبير المحرز منذ إطلاق "رؤية 2030" وخلال الجائحة فإن اقتناص جزء من الفرص الاستثمارية التي تزيد على 3 تريليونات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة سيكون الباعث على المزيد من النمو الاقتصادي.

ولا تزال السعودية تعتمد على النفط كمورد أساسي لمداخيل الدولة لكنها تبذل جهودا كبيرة من أجل تنمية قطاعات خادمة كالسياحة والأنشطة الإنتاجية غير النفطية وغيرها.

الرياض - ارتفع صافي الأصول الأجنبية للسعودية اثنين في المئة في يونيو 2021، متعشًا بشكل طفيف من أدنى مستوى لها في أكثر من عقد، حيث أعطى ارتفاع أسعار النفط دفعة أكبر لتقديرات المنطقة العربية.

وبحسب التقرير الشهري لمؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) الصادر السبت الماضي فقد زاد المخزون الشهر الماضي بواقع 34 مليار ريال (9.1 مليار دولار).

ويأتي هذا الارتفاع بعد أن انحسرت الاحتياطات النقدية في مايو الماضي بواقع 8 في المئة الشهر الماضي مقارنة مع الشهر السابق، بما يعادل 13.7 مليار ريال (3.64 مليار دولار).

وتشمل أصول السعودية الاحتياطية الاستثمار في أوراق مالية في الخارج والنقد الأجنبي والودائع في الخارج والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة والذهب.

وتشكل الاحتياطات النقدية الأجنبية في أي دولة من دول العالم درعا واقيا من الصدمات والاضطرابات الاقتصادية، كما تمثل حماية فعالة للعملة المحلية، وهي أيضا جاذبة للاستثمار.

وانخفض صافي الأصول الأجنبية بشكل كبير في عام 2020 حيث أدى انخفاض الدخل النفطي إلى إجهاد الموارد المالية وتحويل الحكومة لنحو 40 مليار دولار إلى صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي لتغذية موجة الاستثمار).

وأبدت العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية والدولية استعدادها ليس فقط لتعزيز التجارة، ولكن أيضا لتوفير فرص عمل مستدامة وتمتد التعاون الدولي وتطوير الصناعات المحلية، وهي من العوامل الحاسمة للتنمية لاسيما في ظرفية الجائحة العالمية.



علي جدو بشير  
سنوع قاعدة التدريب لتحقيق الترويج الأمثل للصادرات

وعبر هاني سالم سنبل الرئيس المدير العام للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة عن اعتقاده أن تحديث منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحولًا عميقًا في الاقتصادات الأفريقية كونها تمنحها فرصة كبيرة للاندماج والتنوع بشكل أكبر.

وأعلنت منظمة التعاون الإسلامي في قمته التي عقدت في العاصمة السنغالية دكار في مارس 2008، مشروع خط سكة حديد بورتوسودان - دكار الذي يمتد على مسافة 10 آلاف ومئة كيلومتر.

ويعبر خط السكك الحديدية سبع دول أفريقية هي السودان تشاد ونيجيريا والنيجر وبوركينا فاسو ومالي والسنغال ويربط كذلك غامبيا وغينيا غربا وليبيا شمالا والكاميرون في الوسط وأوغندا جنوبا.

ويواجه البلد العديد من التحديات من بينها توقف العديد من المصانع عن

## السودان يسعى لكسر الحواجز أمام الصادرات في أسواق أفريقيا

للصادرات السودانية والتحقق من مشا المنتجات المستوردة للسوق المحلية". ووفقا لخبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يمكن للعديد من القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوداني الاستفادة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ومن ضمن هذه القطاعات التعدين والجلود والصناعات الغذائية والمنسوجات.

وبالاستناد إلى نتائج ورشة عمل توعوية أصحاب المصلحة التي عقدت في ديسمبر الماضي، يهدف هذا التدريب إلى تحسين قدرة المسؤولين السودانيين على تصميم وتنفيذ السياسات التجارية التي ستمكّنهم من تحقيق هذه الطموحات.

أكد خالد حسين مسؤول المبادرات دون الإقليمية في مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال أفريقيا أن المساعي تصب في مساعدة السودان على تحقيق أقصى استفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإلى تسريع التحول في القطاع الإنتاجي المحلي.

وقال إن "الهدف هو تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السودانية في الأسواق التجارية الأفريقية والعالمية".

وباعتبارها أكبر منطقة تجارة حرة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، فقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية رسميا في مارس 2018 لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية والتكامل الإقليمي للحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتحقيق الانسجام مع القواعد التجارية مع القارة.

الخرطوم - يسعى السودان لكسر الحواجز أمام تصدير المنتجات إلى أسواق القارة الأفريقية، في محاولة منه لتعزيز العلاقات الاقتصادية في كافة المجالات وخاصة الاستثمارات ضمن منطقة التبادل الحر القارية.

ولا تعول الحكومة الانتقالية على تعزيز صادرات البلد والتي لا تزال ضعيفة جدا رغم المحاولات لتنشيطها خلال السنوات الأخيرة فحسب، بل لديها رؤية تريد اعتمادها مع تحريك دبلوماسيتها الاقتصادية لبلوغ أعلى درجات التكامل الاقتصادي مع دول القارة.

واختتم مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال أفريقيا مؤخرا في الخرطوم ورشة عمل لتعزيز القدرات



القدرة التنافسية هي الفيصل